الحرب وأثرها فى الإجرام

لحضرة صاحب العزة محمـــد البابلى بك
مدير كلية البوليس الملكية

لا يستطيع الباحث وهو يتكلم عن صلة الحرب بالاجرام أن يتناسى أن الحرب نفسها أو بعبارة أخرى أن التسبب فى الحرب هو فى ذاته أكبر عمل اجرامى . خصوصا اذا كانت الحرب المشبوبة حربا عالمية من ذلك الطراز الحديث الذى هذبت فيه آلات الخراب والدمار الى أبعد حد .

وفى الواقع أنه ليس فى استطاعة الانسان مهما أوتى من خصوبة الخيـال أن يصوّر لنفسه عملا أفظع ولا أبشع من أن يعمد فـرد أو طائفة من الأفراد يلقبون أنفسهم بلقب الانسان — الى ايقاد مثل هذه النار الهائلة — فيشبونها جحيما موقدة يمتد لهيبها المخيف مكتنفا الانسانية كلها ملتهما أطراف المعمورة مفترسا أخضرها و يابسها . و يعلو زئيرها حتى ليخيل للانسان أن العالم قد اقترب من نهايته .

بل ليس فى استطاعة الفرد حتى من اكتوى بنار هذه الحرب الضروس أن يدرك تمام الإدراك مبلغ ما سببته وما زالت تسببه للانسان من و يلات ونكبات لا حد لها ولا نهاية . ولا كم جلبت على الحضارة من مصائب مروعة فمن تخريب للدور إلى تدمير للمدارس والملاجىء والمستشفيات العامرة بأهلها الى تحطيم لدور العبادة ونفائس العـلوم والفنون . الى تشتيت للأسر وتجويع للعائلات وتقتيل للنساء والأطفال وتقطيع لأوصال الشيوخ والعجزة وتعذيب للمرضى و إزهاق لأرواح الجرحى والأسرى ونشر للوباء والجوع والفزع والهلاك بين الآدميين لا تحصيهم بالعشرات ولا بالمئات ، بل بالألوف والملايين .

حقا إن الإنسان وقد يهوله أن يرى قطة تقتل أو عصفورا يعذب ، لتكاد تقف مخيلته جامدة أمام منظر على هذه الدرجة من الهول والفظاعة و يكاد عقله لا يسلم بأن عملا قد بلغ هذا الحد من الجسامة يستطيع أن يقدم عليه مخلوق ينتسب الى الجنس البشرى .

على أن مجال بحثنا اليوم لا يصل الى هذا المدى . وانما هو محصور فى دائرة اذا هى قيست بما ذكرنا تعتبر غاية فى الضآلة ، تلك هى دائرة الاجرام الفردى الخاضع لسلطان الدولة فى حدود أراضيها الاقليمية وتشريعها الجنائى .

فهل يتأثر هذا النوع من الاجرام بقيام الحرب؟ وهل أثر الحرب فيه مباشر أو غير مباشر؟ وهل هو أثر ضار دائما أو قد ينفع أحيانا ؟ وهل الأثر مقصور على الأمم المحاربة أم يتعداها الى غيرها، وفى أى الحالتين هل هو شامل لكل طوائف المجرمين أو هو مقصور على بعض طبقاتهم ؟ وهل يشمل كل نواحى الاجرام أم مقتصر على نوع أو أكثر منه ؟ وهل هو أثر باق أم سريع الزوال ثم ما الوسيلة لاجتنابه أو التخلص منه ؟ وما هى الصلة بين أسباب الحرب وآثارها ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه بالقدر المستطاع فى نطاق وقتنا المحدود .

فأما عن أسباب الحرب فان معظم علماء الاجرام يذهبون الى أن الحرب تنشأ عادة عن فساد النظام السياسى الدولى وهو المبنى على فكرة السيادة القومية أو التعصب القومى، وهى فكرة من شأنها أن تجعل كل دولة تسعى من جانبها لا إلى ما يكفل سعادتها ويصون استقلالها ، فحسب بل الى ما يكفل تفوقها وسيطرتها على غيرها من الدول الأمر الذى يؤدى حتما الى اصطدام المصالح واشتباكها .

ويعتقد هذا الفريق من الباحثين أن الوسيلة الوحيدة للتخلص من خطر الحرب لا يتحقق إلا إذا استعاض العالم عن هذا النظام البالى بما يسمى بنظام التضامن الدولى. وهو نظام يقوم على اعتبار أن الجنس البشرى يجب أن يؤلف مجموعة واحدة من الأمم خاضعة لنظام عالمى واحد.

غير أن معظم أصحاب هذا الرأى يعتبرون أن هذا المثل الأعلى الذى يتغلب فيه العقل البشرى على الغريزة البشرية ليس أكثر من حلم جميل مازال بعيد المنال . حتى لقد تصور بعضهم أنه لا يتحقق إلا إذا افترضنا قيام حرب بين أهل الأرض وسكان كوكب كالمريخ مثلا، فعندئذ قد يهب أهل الأرض من سباتهم فيدركون أنهم أخوة فى حاجة الى التضامن ضد عدو الانسان المشترك. ولكن هيهات فتلك سنة الله تعالى وقد قال "ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة" ولعل حكمته سبحانه أن التنافس وهى غريزة فطرية فى الانسان والحيوان معا ، هى الحافز الطبيعى الذى لاغنى عنه للنهوض والسعى فى سبيل الكمال .

وما دام الأمر كما ذكرنا فلا مفر لنا من التسليم بالحرب كعامل له خطره وله أثره فى حياة المجتمع . ومع أن آثار الحروب فى الاجرام المحلى هى من التعقيد بحيث لا يسهل تحليلها وقياسها بمقياس دقيق . إلا أنه يمكن القول بصورة عامة إن الحروب العالمية هى أبعد أثرا فى حياة الناس من الحروب المحلية . وان أثر الحرب هو ولاشك أبعد غورا وأكثر تأثيرا فى أحوال الناس فى دولة محاربة منه فى دولة لم تخض غمار الحرب .

ولو أننا استعرضنا العوامل المعاصرة للحروب لوجدنا أنها متعددة كثيرة الاختلاف سواء من حيث طبيعتها ونوعها أو من حيث آثارها . فمنها العوامل السياسية ثم النفسية ومنها

العوامل التشريعية والإدارية . ومنها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية . ومن هذه وتلك ما يزول أثره بزوال الحرب ومنها ما يبقى زمنا بعد انقضائها — وسوف نأتى على بيان ذلك تفصيلا فى سياق الحديث .

ولا مناص لنا من أجل الوصول الى تحديد آثار الحرب من الالتجاء لخطوة التى لابد من اتخاذها تمهيدا لبحثنا — وهى الاستعانة بالاحصاءات الجنائية فهى مازالت السبيل الوحيد لتصوير العلة وتشخيص المرض على الرغم مما تنطوى عليه أحيانا من عناصر زائفة أو مضللة كثيرا ما تستدرج الباحث الى استنتاجات خاطئة ان لم يتنبه لأخذها بالحيطة الواجبة و يكملها بالدرس الدقيق .

فنحن قد نرى مثلا أن الاجرام بوجه عام أو إن نوعا معينا منه قد ازداد رقمه فى سنة أو أكثر من سنوات الحرب فنسارع الى نسبة هذه الزيادة الى عامل من عوامل الحرب بينما هى قد ترجع فى واقع الأمر الى عوامل لاصلة لها بالحرب على الاطلاق . فقد تكون العوامل التى سببت تلك الزيادة قد نشأت قبل قيام الحرب بالفعل ولكن لم تأخذ آثارها تبدو فى احصاء الاجرام الا فى خلال فترة الحرب بينما أن العوامل الناشئة عن الحرب فعلا قد لاتحدث أثرها فى أرقام الاحصاء الجنائى إلا بعد أن يكون قد انقضى على الحرب زمن يوهم الباحث بانقطاع كل صلة بينها و بين الحرب وآثارها .

ولنبدأ بالرجوع إلى إحصاءاتنا المصرية فى خلال فترتى الحرب الماضى لنرى مانبديه لنا تلك الاحصاءات ثم نحاول بعد ذلك تفسيرها مع ملاحظة أن مصر دولة غير محاربة فى الحالتين .

أولا — الحرب العالمية الأولى :

احتفظت الجنايات فى جملتها بمستواها السابق على الحرب مباشرة ولكن ما كادت تنتهى الحرب حتى طفرت بغتة الى ضعف المستوى ثم ظلت من ذلك العهد الى يومنا هذا رغم تقلباتها من سنة الى سنة محتفظة بذلك المستوى المضاعف أى مدة تقرب من ربع قرن لم تعد فيها الى المستوى القديم ولا يبدو أنها سوف تعود اليه يوما ما .

و يلاحظ أن فترة انتهاء تلك الحرب قد تلته الثورة المصرية ثم عاصرته عوامل اقتصادية واجتماعية مختلفة منها غلاء المعيشة واختلال التوازن الاقتصادى الناشئ عن الارتفاع الهائل ثم الهبوط الكبير فى أسعار القطن ومنها عودة الكثيرين ممن التحقوا بفرق العمل يحملون معهم الى جانب خصوماتهم القديمة الكثير من المال المدخر والسلاح المهرب . فاذا كانت

هذه العوامل مجتمعة أو متفرقة تفسر الطفرة الحادثة عقب إنتهاء الحرب مباشرة فقد لايفهم كيف بقى رقم الاجرام محتفظا بعد ذلك بمستواه الشاهق لايتحول عنه طوال ذلك الزمن .

والذى حدث فى رقم الجنايات فى جملتها حدث ما يطابقه فى أرقام جنايات القتل والشروع فيه سواء بسواء . كما حدث مثله أيضا فى جنايات هتك العرض وهو مانسميه بالجنايات الخلقية .

أما جنايات الضرب المفضى الى الموت أو لعاهة مستديمة فقد احتفظت بمستوى معتدل ابان الحرب ثم أخذت طريقها الى الصعود بعد انتهائها فى تدرج معقول .

وجنايات الحريق العمد بلغت زيادتها فى خلال الحرب نسبة الضعف ثم ارتفعت عقب انتهائها الى ضعف المستوى السابق على الحرب بل أكثر منه الا أنها لم تثبت على ذلك بل أخذت تهبط تدريجيا حتى انحطت فجأة فى سنة ١٩٣٣ الى مستواها القديم . لا لنقص طرأ عليها ولكن لصدور قانون فى تلك السنة قضى بتجنيح البعض من تلك الجنايات فنقلت من خانة الجنايات الى خانة الجنح .

أما جنايات السرقة فقد شرعت فى الارتفاع بخطوات متئدة أخذت فى الاسراع فى السنتين الأخيرتين من الحرب الى أن بلغت فى العام الأخير ضعف مستواها السابق — وأخيرا قفزت ابتداء من سنة ١٩١٩ الى ضعف ذلك الضعف أى الى أربعة أمثال ما كانت عليه وظلت على هذه الحالة خمس سنين متعاقبة الى أن عادت أدراجها الى المستوى الذى كانت قد صعدت اليه فى سنة ١٩١٦ وهو ضعف المستوى القديم ثم عادت فانقلبت من جديد آخذة فى التناقص تدريجيا .

أما جنايات العود للسرقة فقد تناقصت كثيرا فى خلال الحرب ثم عادت للزيادة بعد انتهائها أما جنايات رشوة الموظفين فقد زادت فى خلال الحرب تدريجيا الى مستواها السابق .

كل هذا فى باب الجنايات . فأما قضايا الجنح فقد زادت فى خلال الحرب بنسبة العشر تقريبا ثم أخذت فى ازدياد مطرد بعد ذلك حتى بلغت أخيرا الثلاثة أضعاف المستوى القديم .

ثانيا — الحرب العالمية الثانية :

احتفظت الجنايات فى جملتها وفى محاذاتها جنايات القتل — بالمستوى المعتاد فى السنوات العشرة الأخيرة فيما بين صعود وهبوط كبيرين .

وجنايات الضرب المفضى لموت أو عاهة مستديمة زادت زيادة بطيئة مطردة أخذت أخيرا فى الهبوط وبينما احتفظت جنايات الحريق العمد بمستواها أخذت جنايات اتلاف الزرع وتسميم المواشى فى الهبوط خلال سنوات الحرب بشكل ملحوظ .

أما عن الجنايات المادية فقد احتفظت السرقة أيضا بمستواها (فيما عدا سنة واحدة هى سنة ١٩٤٢ حيث قفز رقمها دفعة واحدة من ٥٩٤ سنة ١٩٤١ الى ٨١٣ جناية سنة ١٩٤٢) وكذلك جنايات التزوير والعود الجنائى . أما جنايات تزييف المسكوكات فبعد أن كانت تتراوح بين رقمى ٦٠ و ٨٠ جناية فى سنة قفز رقمها فى سنة ١٩٤٢ الى ٤٩٨ أى الى حوالى ستة أضعاف المستوى السابق ولو أن أغلب الظن أن هذه الطفرة لا تدل على زيادة حقيقية ، كذلك لوحظ فى جنايات رشوة الموظفين أنها فى نفس تلك السنة أى سنة ١٩٤٢ قفز رقمها الى أكثر من ست أضعاف المستوى السابق على الحرب .

أما قضايا الجنح فقد زادت على مجموعها بنسبة العشر تقريبا ثم استمرت فى الزيادة باطراد وكانت هذه الزيادة ملحوظة بوجه خاص فى الجنح المادية وفى طليعتها السرقات فان هذه اطردت زيادتها فى خلال الحرب حتى بلغت أكثر من ٥٠ ٪ عما كانت عليه قبل الحرب بينما لوحظ العكس فى الجنح الانتقامية كاتلاف الزرع وتسمم الماشية والتعدى فقد هبطت جميعها تدريجيا .

واذا رجعنا الى الاحصاءات المفصلة لاحظنا أن المعدل السنوى لأرقام الجنايات فى خلال السنوات السبعة الأخيرة أى من سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٤٢ — ليس فيه تحول عنيف أو انقلاب ملحوظ لا فى ناحية نوع الاجرام ولا من ناحية مكان وقوعه فيما عدا ما لوحظ من أن جنايات التهديد والاغتصاب فى المدن (المحافظات) قد هبطت فى السنتين الأخيرتين الى ما كانت عليه فى السنوات السابقة وان جنايات السرقة فى المحافظات فى سنة ١٩٤٢ زادت الى أكثر من ضعف مستواها السابق بينما قد هبط مستواها فى الوجهين البحرى والقبلى كثيرا فى السنتين الأخيرتين .

والآن ننتقل إلى الكلام على الدول المحاربة فنقول إن الإحصاءات فى معظمها تدل بوجه عام على أن الإجرام بمختلف أنواعه كان ينكمش خلال قيام الحرب ويقول علماء الاجرام إن ذلك يرجع الى حد كبير الى أن الكثيرين ممن كان لهم ضلع فى الإجرام فى أوقات السلم ينخرطون فى سلك القتال سواء من طريق التجنيد الاجبارى أو التطوع . ذلك لأن المجندين والمتطوعين يجدون فى ميدان القتال وسفك الدماء ما قد يرضى أميالهم نحو ارتكاب جرائم العنف ويحول المنفذ لاستعدادهم الاجرامى الى تيار الحرب . حيث يستطيعون اشباع غرائزهم الإجرامية . بحيث يمكن القول إن أمثال هؤلاء يجدون فى الحرب بديلا لإجرامهم الى حدما .

على أنه لم يفت أولئك الباحثين أن ما تبديه الاحصاءات من انكماش فى الإجرام فى خلال الحروب قد يكون أمرا ظاهريا راجعا لا الى نقص حقيقى فى ارتكاب الجرائم ولكن الى أن وسائل ضبط المجرمين يعتريها الضعف والوهن فى ابان الحروب بسبب كثرة ما يلقى على عاتق رجال الأمن من أعباء ثقيلة متنوعة فيبقى عدد كبير من الجرائم خافيا عليهم أمره أوهو قد يصل الى علمهم ولكنهم يتغافلون عن ضبطه كما أن الجمهور نفسه قد يغضى عن التبليغ فى أحوال كثيرة عطفا منه على مرتكبى تلك الجرائم خصوصا اذا كانوا من طائفة النساء أو الغلمان وقد يكون فى هـــذا التعليل ما يفسر الانكماش الملحوظ فى احصـاء جرائم النساء والاحداث ابان الحروب .

على أن الفريق الغالب من الكتاب ما زال يرى أن الحروب تؤدى الى انكماش حقيقى فى الاجرام خصوصا من النوع العنيف و يرجعون ذلك الى ماتحدثه الحروب من تأثير فى عقول السكان فهم يقولون إن الحرب تثير بين الناس حالة من الانفعال أو الهياج العاطفى من شأنها أن الكثير من النزعات والدوافع التى قد تتخذ فى الظروف العادية شكلا من أشكال الاجرام تتحول وقت الحرب الى تيارات وطنية أو اجتماعية بحيث ينتهى المطاف بها الى اتخاذ شكل جهود تبذل فى سبيل الصالح العـام وما من شك ما يقوله العلامة تارد (Tarde) الفرنسى فى كتابه الفلسفة الجنائية "أن واقع الحال هو أن الاجرام قد يصبح شرا لا بديل به ما دام قد استعيض عنه بالحرب والجندية (Militarisme) فما الجيوش سوى هيئات ضخمة هائلة أعدت لتنفذ عن طريق الفتك والنهب والسلب على نطاق واسع مجموعة من الأميال والنزعات الشريرة الكامنة فى الانسان من كراهية وحقد وانتقام تنشرها الأمة بين أفرادها ضد أمة أخرى معادية لها . فلا تلبث أن ترى أن العوطف الجشعة الممقوتة كالقسوة والشراهة وغيرها مما كان محرما فى مظهره الفردى قد أصبحت عواطف نبيلة جديرة بالمدح والثناء بعد أن اتخذت شكلا اجماعيا . لمـاذا ؟ أولا لأنها توقف تيار الكثير من انواع العراك والخصام الداخلية بين طوائف الأمة مستبدلة بها عراكا خارجيا مع العدو وثانيا لأنها توصلنا الى حل لهـذه المشكلة نفسها ولو عن طريق الحرب بل قد تؤدى بعد انتهاء الحرب الى مكاسب مادية فى حالة الانتصار فالاثر الذى تحدثه الجندية والروح العسكرية أن هو الا تركيز وترصيب للعواطف الاجرامية المنتشرة بين الأفراد فى كل أمة من الأمم ثم تطهيرها من طريق حصرها فى مجال ضيق محدود ثم تبريرها بخلق قوى منها تسخر لهدم بعضها البعض تحت عنوان الحرب وهكذا نستطيع القول بأن الحرب تؤدى الى توسيع نطاق السلم كما كان الاجرام من قبل يؤدى الى توسيع نطاق الأمانة والنزاهة وهذا مظهر من مظاهر سخرية التاريخ ."

والحرب من ناحية أخرى تقوى إلى حد كبير فضيلة الشجاعة وتؤدى إلى القيام بالكثير من ضروب البسالة والإقدام . وهذا أمر لا شك فيه خصوصا اذا كانت الحرب — كما هى

اليوم وكما كانت فى الحرب العالمية الماضية — قائمة لتحقيق غايات نبيلة ومبادئ سامية . ولو أنها كما قدمنا قد تولد فى نفس الوقت من عواطف الحقد والكراهية ضد العدو جانبا قد ترجح كفته كفة ذلك الأثر الطيب خصوصا بعد أن تنتهى الحرب فعلا فتفسح العواطف الوطنية بعد انتهائها الطريق للكامن من العواطف الشريرة التى تعود فتسعى الى منفذ لها من طريق الإجرام العنيف والتى يزيد فى خطورتها اقترانها بروح الجرأة والاستهانة بالموت تلك الروح التى اكتسبها المقاتلون مما مارسوه فى ميدان القتال من فتك وقتل وقسوة وتدمير على أن ذلك الفرض لم يتحقق فى كل الأحوال وفى ذلك يقول السير ياسل طومسون فى كتابه (قصة سكوتلانديارد) فى صدد الكلام عن الحرب العالمية الأولى وأثرها فى انجلترا ما يأتى :

" مما يلفت النظر مبلغ ما وصل اليه تهافت المجرمين الى تلبية نداء الوطن عند بدء الحرب العظمى ومن الغريب أنه لم يتحقق عندنا (فى انجلترا) الظن القائل بان الآلاف المؤلفة من الشبان الذين ألفوا التدرب يوميا فى ميدان القتال على استعمال أسلحة الفتك والدمار والذين عادوا على أثر انتهاء الحرب فانتشروا فجأة فى طول البلاد وعرضها يمرحون وينعمون بالحرية المطلقة يخشى أن يتجه ميلهم الى تسوية خصوماتهم أو اشباع شهواتهم فى الانتقام والسلب من طريق استخدام السلاح — لم يتحقق هذا الظن بل ولم يتحقق أيضا الاعتقاد الذى كان سائدا بأن الأحداث الذين مكثوا طوال سنى الحرب الأربعة من غير رقيب ولا حسيب بعد أن هجرهم آباؤهم لميدان القتال وانطلقت أمهاتهم الى المصانع والمعامل والمزارع قد ينزلقون الى ميدان الاجرام . ليس ذلك فقط بل أنه لأمر ما لم يمكن الى اليوم تعليله قد اختفى منذ انتهت الحرب شبح الرجل المتشرد . ولا يمكن أن ينسب الفضل فى اختفائه الى قيام نظام الاعانات (Dole) فان ذلك النظام لم يكن متبعا فى فرنسا ولا بلجيكا ولا هولندا ومع ذلك فان التشرد فى تلك الممالك لم يعد بعد الحرب الى الظهور .

وقد التحق بالجيش عدد هائل من المجرمين العائدين بطريق التطوع وقبل أن يتقرر نظام التجنيد الإجبارى والسر فى ذلك أن حب المخاطرة وهو الدافع للكثيرين على جرائم الاعتداء قد وجد لنفسه منفذا عندهم فى محاربة العدو . بينما أن روح التضامن العسكرى قد ساعدت على إتمام هذا العمل . ولقد حدث أن أنعم على أحد كبار خريجى الليان بنيشان الصليب الحربى ثم قتل بعد ذلك فى ميدان البطولة والشرف كما منح كثيرون من أمثاله مختلف أنواع الأوسمة والنياشين نظير ما قاموا به من ضروب البسالة والإقدام ."

ويحاول هذا الكاتب تعليل النقص فى الإجرام بارجاعه الى عوامل أخرى اجتماعية فيقول فى موضع آخر من كتابه :

"على أثر انتهاء الحرب مباشرة كان الكل يتوقع ارتفاعا فى تيار الإجرام بسبب عودة المجرمين الاحتماليين من ميدان القتال. غير أن ما حدث كان على العكس هبوطا عاما ملحوظا بقى مستمرا حتى وصل متوسط عدد حالات ضبط المجرمين فى خلال السنوات الخمس التالية للحرب ٥٤ الف حالة سنويا مقابل ١٢٦ الف حالة خلال السنوات الخمس السابقة على الحرب . وهذا يرجع فى الغالب الى هبوط عادة السكر وضعف الاقبال على تعاطى الخمر والفضل فى ذلك راجع إلى السينما التى فازت بقصب السبق فى منافستها للقهوة والحانة ذلك أن حالات السكر البين قد هبطت عقب الحرب من ٧٠ الف حالة إلى ١٣ الف حالة فى السنة كما أن حوادث مقاومة رجال البوليس والاعتداء عليهم بسبب السكر قد هبطت إلى ربع ما كانت عليه ."

وعلى عكس ما ذكرنا ما لوحظ فى أمريكا حيث ارتفعت حوادث العنف من قتل وسطو مع استعمال السلاح النارى عقب انتهاء الحرب إلى درجة هائلة حملت الحكومة على النهوض لمكافحتها وتبين من أبحاث لجنة برلمانية هناك أن المجرمين استخدموا من الأسلحة النارية فى إجرامهم ما قدر بنصف مليون مسدس وبندقية و ٨٠٠ بندقية رشاشة كما قرر النائب العام للولايات المتحدة أن المجرمين المسلحين بأسلحة خطرة والموجودين فى أنحاء الولايات المتحدة يربو عددهم كثيرا على عدد رجال الجيش والبحرية مجتمعين . . ولذلك اقترح رجال التشريع هناك إجراءات حازمة منها سن قانون يقيد حمل السلاح النارى والنص على وجوب اعتبار حمله قرينة قانونية على توفر القصد الجنائى عند ارتكاب جريمة من جرائم العنف وقامت الحكومة بحملة صادقة للقضاء على هذه الآفة مستخدمة كل ما فى وسعها من وسائل الدعاية بما فى ذلك السينما — ولعلكم تذكرون الرواية المسماه . "لقد أعطوه بندقية"

أما فيما يختص باجرام الأحداث فان المشاهد أنه يزداد عادة خلال الحرب الأمر الذى حدث بالفعل فى الحربين الماضية والحالية فى انجلترا — إلا أنه يهبط عند انتهاء الحرب وفى ذلك يقول الأستاذان روى وكلفرت (Roy & Calvert) فى كتابهما (الخارج على القانون) "ان إجرام البالغين ولو أنه قد نقص كثيرا فى خلال الحرب العظمى الأولى بسبب غياب معظم الرجال فى الجيش وما يترتب على ذلك من قلة البطالة وزيادة أجور العمال . إلا أن عدد المجرمين الأحداث قد عاد فزاد كثيرا حتى بلغ فى سنة ١٩١٧ ضعف المعدل العادى ذلك أنه فى خلال الحرب التحق الآباء بالجيش والتحقت الأمهات بمصانع الذخيرة بينما كثرت نوادى الأحداث وازدادت نواحى النشاط الأخرى التى كانت تحتاج إلى أيد عاملة وهذه الحالة مضافا إليها توتر الأعصاب فى خلال الحروب — وهو عامل نفسانى لا يجب إغفاله — قد أدت بلا ريب إلى ازدياد إجرام الأحداث ."

أما هبوط هذا النوع من الإجرام ثانية عقب انتهاء الحرب فيقولان فيه إنه أمر قد يؤيد فى ظاهره على الأقل الرأى القائل إن الزيادة كان سببها عامل قيام الحرب بالذات ولذلك زالت بزوالها . غير أنه مادام أن المجرم الحديث السن فى السنين التى أعقبت الحرب كان بالبداهة حدثا وقت قيامها فلا يبعد أن يكون هو نفسه ذلك الحدث السابق بعد أن شب وترعرع فى ميدان الإجرام . فهل كانت الزيادة فى إجرام البالغين فى سنة ١٩٣٣ فى انجلترا ثمرة لإجرام أحداث حرب سنة ١٩١٤ ، إن إحصاءات سنة ١٩٢٦ قد يبدو عليها أنها تؤيد ذلك إذا علمنا أن رقم الإجرام ازداد زيادة كبيرة بسبب حركة اعتصاب العمال غير أنه بإمعان البحث يتضح أن الأمر على عكس ماذكر . فإن الزيادة الطارئة فى إجرام البالغين سنة ١٩٢٣ لاتقع فى طبقات السن التى تتناهى سن المجرمين من الأحداث فى الحرب الماضية وفى هذا دليل على أن المعالجة التى وجهت لأولئك الأحداث لإصلاح أمرهم صادفت نجاحا حقيقيا .

والخلاصة أنه فى استطاعتنا أن نقول إن الحرب السابقة لم يكن لها على وجه العموم أثر مباشر فى ازدياد الإجرام فى انجلترا .

أما الروح العسكرية فإن أثرها فى الإجرام لا يقتصر على وقت قيام الحرب بل هو يمتد دائما إلى وقت السلم الذى يعقبها . فمن المشاهد أن الخدمة العسكرية تحدث فى أخلاق الكثيرين من المتطوعين والمجندين آثارا بعضها نافع وبعضها ضار . وفى رأى أحد الكتاب الأمريكيين أن التدريب العسكرى ولو انه يبث فى النفس روح نظام نافعة كل النفع لتكوين الخلق المتين ويدعم ولو إلى حد ما فضائل الطاعة والنظام والنظافة وما إليها . إلا انه من شأنه أن يولد فى النفس من ناحية أخرى روح الخضوع والمذلة بين الجنود بينما يولد روح التحكم والغطرسة أحيانا بين طبقة الضباط وفى رأيه أيضا أنه قد يولد عند الرجال العسكريين بصفة عامة نحو طوائف المدنيين شيئا من روح التعالى والكبرياء وربما شيئا من روح الغلظة والخشونة فى معاملتهم .

ويضيف إلى ذلك أن الخدمة العسكرية كثيرا ماتؤدى فى أحوال وظروف سيئة وضارة معا خصوصا فى صفوف الناشىء من طبقات الشباب المجند إذ أن هؤلاء الشبان اليافعين ينزعون من وسط عائلاتهم فى وقت هم فيه أشد ما يكونون تعرضا لاكتساب العادات السيئة فيلقى بهم فى أحضان المعسكرات فى المدن الفسيحة حيث يحتشد من البيئات ومن أسباب اللهو والإغراء ما يذلل لهم طريق اكتساب الكثير من الرذائل أو يدفعهم للإصابة بمختلف الأمراض الجنسية الخبيثة التى قد تبقى آثارها عالقة بأخلاقهم وسلوكهم مدى الحياة .

على أنه من المسلم به عند أصحاب هذا الرأى أن مدى انتشار هذه المضار فى الأوساط العسكرية يتوقف إلى حد ما على الطريقة التى ينظم بها الجيش ، والعناية التى توجه إلى حياة

الجنود بواسطة الأشخاص الموكول إليهم أمر تنظيمه . وانه متى كان الجيش منظما تنظيما ديمقراطيا فى الحدود التى يسمح بها النظام العسكرى . ومتى كانت الحكومة تمده بكل ماتستطيعه من الوسائل لرفع مستوى المعيشة بين الجنود وضمان راحتهم ووقايتهم من أسباب الفساد فلا شك أن المفاسد المذكورة يتضاءل خطرها الى أقصى حد غير أنهم يقولون إنه حتى مع افتراض الوصول الى هـذه النتيجة فمن المشكوك فيه كثيرا أن ترجح فوائد الخدمة العسكرية على مضارها .

ويذهب فريق آخر الى القول بأن الإجرام أكثر تفشيا فى الوسط العسكرى منه فى أوساط المدنيين غير أن هذا القول يبدو مبالغا فيه اذا ماقارنا إجرام الجنود بإجرام الشبان المدنيين من نفس فئات السن" كما فعل لومبروزونه فليس الفارق بين الاثنين عظيما إلى الحد الذى يتبادر للأذهان وهو فضلا عن ذلك يرجع فى معظم الأحوال الى أن هناك عددا كبيرا من الجرائم العسكرية لايتصور ارتكابها الا بواسطة الرجال العسكريين فى حين أن الأعمال المماثلة لها لا تعتبر إجراما معاقبا عليه لو ارتكبها مدنيون . ومن هـذا القبيل جرائم عصيان الأوامر والتمارض وغيرها .

بل انه قـد يمكن القول أن الاجرام فى الأوساط العسكرية هو فى العادة أقل انتشارا فى تلك الأوساط عنه فى الأوساط المدنية وذلك بالنظر إلى شـدة الرقابة والى نظام الحزم السائد بين الجنود .

وفى صدد الكلام عن العـوامل النفسية يجب أن لا نغفل أن روح الفوضى والعنف التى يشجع عليهما قيام الحروب لا تقتصر على معاصرة الحرب كما هى الحال فى النزعة القومية بل تبقى قائمة زمنا بعد انتهائها وكثيرا ما يبدو أثرها فى شكل ارتفاع فى كمية الاجرام ويكاد يكون فى تاريخ كل أمة محاربة دليل يؤيد هذا . فالحرب كما قدمنا تثير عواطف المقت والانتقام وغيرها مما يستفز الناس إلى ارتكاب الكثير من أعمال العنف والقسوة .

ولقد كانت الفظائع التى ارتكبت فى خلال الحرب العظمى تتوافر فيها الأدلة الكثيرة على انتشار روح الفوضى والطغيان وأعمال القسوة التى أثارتها الحرب الدولية . وقد ذكر العلامة (بارملى) Parmelee على سبيل المثال انتهاك ألمانيا لحرمة حياد البلجيك وشمال فرنسا وبولونيا والصرب وذكر أنه قـد قامت مؤسسة كارنجى للسلم العالمى بتشكيل لجنة دولية للبحث فى أسباب حرب البلقان فى سنتى ١٩١٢ و١٩١٣ وكيفية تطورها فأوضحت تلك اللجنة الأثر الذى أحدثته من الناحية النفسية هذه الجرائم ضد العدالة والانسانية وأضافت أن الأمر تبدو خطورته متى أدركنا أن هذه الفظائع قد امتصتها الشعوب وتشربتها فامتزجت بحياتها امتزاجا وكانت أشبه بجرثومة خبيثة تفشت إلى مسالك الدورة الدموية لأجسام تلك

الأمم فتسمم بها الجسم جميعا. قالت اللجنة "وفى استطاعتنا أن نذكر من أعراض ذلك التسمم الخطير عوامل كثيرة منها : الخراب الاقتصادى المخيف وموت عدد غير قليل من السكان فى زهرة العمر ثم قدر هائل من مظاهر الرعب والفزع والآلام التى لا يستطاع تصورها أو تقدير فظاعتها إلا بقدر محدود ثم شعور الشعب شعورا اجماعيا بأن ما ارتكب من جرائم بالفعل كان أكثر وأفظع بكثير مما سجله التاريخ ... وأن ذلك كله تركة مثقلة سوف يلقى عبئها المخيف على عاتق الأجيال القادمة .

ولا يفوتنا قبل أن نترك الكلام عن العوامل السياسية والنفسانية أن نشير إلى ما تثيره فى ابان الحروب روح الفوضى والاضطراب النفسانى من أسباب تهيئ الجو لانتشار حركات الدس والوقيعة والالتجاء إلى البلاغات الكاذبة امعانا فى الانتقام والتنكيل فان الكثيرين من المشاغبين الدساسين يعمدون إلى استخدام هذا السلاح الغادر سلاح البلاغ الكاذب مستعينين بما تتطلبه ظروف الحرب من اجراءات حازمة سريعة قد يتعرض معها حق الدفاع إلى خطر جسيم فى بعض الأحيان .

كذلك لا يجب أن نغفل ذكر العوامل التشريعية المعاصرة للحروب وفى مقدمتها قيام الأحكام العسكرية للتعاون على حسن تنظيم أداة الحرب أو السير فى محاذاتها وهذه الأحكام يصحبها عادة تشديد فى اجراءات حفظ الامن والنظام التى كثيرا ما تستلزم تضييقا على الحريات العامة أو تشديدا فى العقوبات سعيا فى تقوية عامل الزجر كما يتطلب فى كثير من الأحوال انشاء الكثير من الجرائم الطارئة كجرائم التموين والتهريب ومخالفة القوانين الخاصة بالغارات الجوية وتقييد الاضاءة وما اليها — وهذه جرائم على كثرتها وتنوعها ليس لها أثر فى ميدان البحث فى الاجرام العادى حتى أنها على الرغم من أن الكثير منها هو من الخطورة بحيث أعدت له أشد أنواع العقوبات وأقساها وعلى الرغم من أن بعضها يعتبر فى عداد الجنايات الكبرى — لا تفسح لها الاحصاءات الجنائية العادية مكانا بل هى تغفلها اغفالا اللهم إلا إذا كانت تقع فى الوقت ذاته تحت طائلة قانون العقوبات العادى .

ومع ذلك فان قيام الأحكام العرفية يعاصره من العوامل الطبيعية والادارية ما يحدث أثرا بالفعل فى كمية الإجرام العادى .

فمن ذلك أن عنصر الظلام الحالك الذى تقتضيه قيود الاضاءة من العوامل التى تساعد على ازدياد بعض الجرائم المادية كالسرقات وترويج العملة الزائفة أو الخلقية كهتك العرض أو الانتقامية كالقتل والضرب وما إليها. ومن المسلم به أن الظلام هو الصديق الأول للمجرم.

ومن ذلك أيضا الإجراءات التى تبيح ترحيل الأشقياء والمشتبه فيهم الى جهة بعيدة كالطور مثلا فقد كان من شأنها فى مصر أن أراحت البلاد من شر الكثيرين من العابثين بالأمن وكان لها أثر فعال فى تخفيض بعض أنواع الاجرام الخطير سواء فى باب الاعتداء على النفس

أو المـال ومنها أن التشريعات الخاصة بتموين المدنيين من شأنها فى كثير من الأحوال أن يعاصرها جو يساعد على انتشار قضايا الاختلاس والرشوة والاعتداء .

ومنها أن قيام هذه الأحكام والتشريعات تضاعف الأعباء الملقاة على رجال حفظ الامن وتسبب ارهاقهم و إنقال كواهلهم الأمر الذى يهيء للمجرمين الفرصة لإجرامهم منتهزين الى جانب فرصة الظلام انشغال رجال الحفظ عنهم بأعبائهم الثقيلة المتعددة .

ومنهـا أن العوامل المعاصرة للتشريعات العسكرية قد صحبهـا الكثير من الظروف التى أوجدت جوا صالحا . إما لازدياد أنواع من الاجرام العادى كانتشـار حوادث تهريب المسروقات وقيام التجارة المحرمة أو ما تسمى بالسوق السوداء والاتجار فى المواد المخدرة وفى الأسلحة المسروقة و إما لخلق أنواع جديدة من طريق التعصب والاحتيال أو لسرقات لم تكن مالوفة من قبل و إليكم مثلين :

١ — حادث سرقة دجاج وأثاث منزل بحجة تفتيش مساكن للتموين .

٢ — حادث سرقة منازل بوضع قنبلة كاذبة لارغام السكان على الابتعاد عن مساكنهم ريثما تتم السرقة .

يضاف إلى ذلك عامل ديموغرافى هام يعاصر حالة الحرب عادة وهو عنصر الزحام فى المدن وهو الناشئ عن ازدياد عدد السكان بسبب كثرة تنقلات الجيوش واتساع نطاق الهجرة ودوام الاحتكاك بين المدنيين والجنود من مختلف الشعوب والأجناس . الأمر الذى من شأنه أن يزيد زيادة كبرى فى عدد الجرائم التى تعيش وتنمو فى جو الزحام والاضطراب وفى مقدمتها من جرائم المـال النشل والسرقة والتعصب وترويج العملة الزائفة ومن جرائم النفس القتل والضرب والجرح ومن جرائم الخلق الفسق وهتك العرض والتحريض على الفسق والسكر البين وما ينشأ عنه من حوادث ثم من جرائم النظام القتل الخطأ والجرح الخطأ فى حوادث السيارات .

وهناك عامل اجتماعى ناشئ عن التشريع العسكرى وهو عنصر الهجرة من الريف إلى المدن هربا من الغارات الجوية وهو عنصر له أهميته التى لا تخفى . وقد سبق أن أشرنا عند الكلام على الاحصاء إلى أثره ومن مظاهره التى تلفت النظر أنه كثيرا ما يحدث تحولا فى توزيع أنواع الإجرام فيما بين الأقاليم والمدن ومن الأمثلة على ذلك ماجاء فى إحدى المجلات من أنه قد ترتب على توالى الغارات الشديدة على مدينة لندن فى صيف ١٩٤٠ أن هجرها عدد كبير من سكانها المدنيين إلى الأقاليم وكان فى هؤلاء بعض العناصر الإجرامية فما لبثت السلطات أن لاحظت ظهور أعراض الإجرام المتحضر فى بلاد الريف التى بدأت تعرف لأول مرة ضروبا من الاجرام لم يكن لها بها عهد من قبل و بدأت تكثر أنواع من حوادث السرقات والاحتيال من ذلك النوع الذى بلغ درجة عالية فى التفنن والتخصص وقد ساعد على اشتداد وطأته أن القرويين على ما كانوا عليه من ضعف فى الخبرة والتجربة وقلة الأخذ بأسباب الحرب قد أصبحوا فريسة سهلة لأساليب كبار المحترفين .

والآن ننتقل إلى الكلام على العوامل الاقتصادية وهى التى اتفق الباحثون على أنها تحدث أثرا ولو أنه غير مباشر إلا أنه بعيد الغور كما أنه ليس من السهل ضبط مقاييسها فكثيرا ما تتحول من ناحية لأخرى بغير ضابط أو ميزان وفى الواقع أنه ليس من السهل كذلك فصلها عن العوامل النفسانية التى كثيرا ما تكون هى القوى المحركة للعوامل الاقتصادية . ففى رأى معظم علماء الإجرام أن الحرب تحدث فى البلاد انتقاصا فى إنتاج الثروة فتجعل المجتمع فى حالة أشد فقرا فى نهاية الحرب مما كان عليه عند ابتدائها وهذه الخسارة ترجع من ناحية إلى تخريب الممتلكات فى الدول المحاربة وغيرها بسبب الأعمال الحربية ومن ناحية أخرى إلى تعطيل حركة الانتاج السلمى ، خلال فترة الحرب . فلا نزاع فى أن معظم البضائع التى صنعت لتستخدم فى شؤون الحرب تصبح عديمة الفائدة بعد انقضاء الحرب . وبعبارة أخرى يجب أن يعمل شىء لإعادة توزيع الثروة توزيعا أكثر توازنا وانسجاما مع حالة السلم وإلا أصبحت طائفة العمال فى نهاية الحرب أشد فقرا واحتياجا .

وفضلا عن ذلك فان وسائل الانتاج نفسها تصبح بعد الحرب أقل وأضعف كفاية مما كانت ، فإن نقصان انتاج الثروة يؤدى فى الغالب الى النقص فى رءوس الأموال . كما أن ازهاق أرواح البشر أمر يؤدى بداهة الى النقص فى الأيدى العاملة المنتجة . والمعروف أن الخسائر فى الأرواح بسبب الحروب تكون عادة فى طبقات العمال البالغين ، وكثير من هؤلاء رجال مهرة مدربون يعتبرون خسارة كبرى تصيب المقدرة الإنتاجية للأمة والهيئة الاجتماعية فمن أجل اعادة انشاء ما أتلفته الحرب وإعاده مستوى انتاج الثروه الى الحد الطبيعى يجب أن يخطو الانتاج بعد الحرب خطوات اسرع من المعتاد فى حدود المقدره المالية وكمية رأس المال ، وبالنظر الى النقص الطارئ على الأيدى العاملة يزداد احتمال حصول العمال إلى حين على أجور أحسن ويصبحون أقل تعرضا للبطالة . وبعبارة أخرى قد تعقب الحرب فتره من الانتعاش الوقتى يستفيد منها كل من العامل وصاحب العمل معا وفى الواقع أنه يعتبر من عجائب النظام الاقتصادى للمجتمع أن الفتره التى تعقب الحرب مباشره تكون فى معظم الأحوال أحسن حالا من الكثير من فترات السلم التى تتخللها أزمات اقتصادية ، الأمر الذى حدا بالبعض الى القول بأن الحرب شىء مفيد بسبب ما تقدمه الصناعة والتجارة من حوافز منشطة فى ظاهرها . غير أنه يجب ألا يغيب عن الأذهان أن النشاط الصناعى بعد الحرب يرجع معظمه الى الرغبة الملحة فى بذل جهد مضاعف وموقوت للعود الى الحالة الطبيعية السابقة على الحرب لتعويض ما أحدثته الحرب من خساره فى أقصر وقت ممكن .

ويجب أن نذكر الى جانب ذلك أن سداد نفقات الحرب يبقى عبؤه جاثما على صدر الأمة المحاربة الى ما بعد انتهاء الحرب بامد طويل . فما من حكومة تستطيع أن تباشر حربا طويلة من غير أن تلجأ الى الاستدانة وعقد القروض . وهذه القروض تأتى عادة باصدار سندات

دين طويلة الأجل يشترى معظما أصحاب رءوس الأموال . ويتطلب سداد فوائد لمدة طويلة . والأمر فى من الذى يتحمل فى النهاية عبء تلك لديون يتوقف على أنواع الضرائب المتخذه وسيلة للسداد وأى طوائف الأمة تتحمل عبأها .

ففى معظم لأحوال كان الذى يقوم بسدادها أفراد الطبقات الفقيره من الشعب فهم الذين يقع على كواهلهم فى آخر الأمر عبء الضرائب غير المباشره .

و بعباره أخرى فان الحروب تقع معظم نفقاتها الباهظة على طبقات العمل و بذلك ساد الاعتقاد أن من النتائج الملازمة للحروب الحديثة خلق وسيلة جديده لنقل الثروه الأهلية من طبقة الفقراء الى طبقة الأغنياء. ذلك أن السندات الحكومية كانت قد هيأت لكبار الممولين فرصة سهلة لاستغلال أموالهم استغلالا مأمون العاقبة لقاء فوائد طيبة فى حين أن الفقراء يمكثون زمنا طويلا بعد الحرب يرزحون تحت عبء القيام بسداد الفوائد لأولئك الممولين ثم سداد أصل الدين فى النهاية .

فلو أن الحروب كانت تسدد نفقاتها من طريق فرض الضرائب الثقيلة على الأغنياء فى خلال الحرب أو من طريق اصدار سندات ديون تسدد بواسطة فرض الضرائب المباشرة على أولئك الأشخاص كضريبة التركات أو ضريبة الايراد لما أصبحت الحروب بعد ذلك سببا لإرهاق الفقراء وجعل الطبقة الفقيرة أشد فقرا والطبقة الغنية أكثر غنى . ذلك لأن الفقير ولو أنه لا ينال فى هذه الحالة كسب من الحرب إلا أنه على أى حال لا يخسر ما يخسره الآن . كما الغنى لا يزداد إثراؤه على حساب الفقير . ومن المحتمل أنه إذا اتبعت هذه الطريقة لأدت إلى الإقلال من الحروب إذ أن كبار الأغنياء لهم فى العادة نفوذ كبير لدى الحكومات وفى مثل الظروف المتقدمة لا يصبح لهم أية مصلحة فى إثارة الحروب ولقد كان من نتائج الحرب العظمى السابقة أن الأغنياء فرضت عليهم فى بعض الدول المحاربة ضرائب ثقيلة وكان المظنون أن يحدث هذا أثرا رادعا فى المستقبل ولكن على شرط أن ألا يفلح الأغنياء فى زحزحة عبء تلك الضرائب عن عاتقهم ونقلها إلى عاتق الفقراء .

ولسنا بحاجة إلى توجيه النظر إلى النفقات الهائلة التى تتطلبها الحروب . فطالما أن العلاقات الدولية ما زالت قائمة على أساس المبدأ القائل بأن المصالح الاقتصادية للامم متضاربة لا يمكن التوفيق بينها سيبقى شبح احتمال الحرب قائما ويصبح من واجب كل دولة أن تعد نفسها لمواجهة هذا الخطر أو بمعنى آخر يستمر انفاق الأموال الطائلة فى سبيل إعداد الذخائر والمهمات الحربية وتدريب الرجال المقاتلين بعد سحبهم من ميادين الإنتاج و بما أن الحكومات لا تستطيع من وجهة النظر الحربية المجازفة برفض صرف المعاشات للمحاربين فان كل حرب طويلة نوعا لا بد أن يعقبها لمدة طويلة انفاق مبالغ هائلة فى سبيل هذه المعاشات وهى فى معظم الأحوال تلجأ إلى سدادها من طريق فرض الضرائب التى يقع عبئها على الطبقات الفقيرة .

وعلى هذا فان كلا الحرب والروح العسكرية تعتبران من العوامل التى تخلق ظروفا اقتصادية تحث على الاجرام فهما تعززان عامل التفاوت وعدم المساواة فى توزيع الثروات بين طبقات الأمة وتؤديان إلى تضخم حجم الطبقات الفقيرة تلك الطبقات التى تضم بين ثناياها معظم عناصر الاجرام .

وفضلا عن ذلك فان الحرب تزيد فى اضطراب ميزان التجارة والصناعة وذلك من طريق الاخلال بنظام الاجراءات والعمليات المادية فى صنع البضائع والاتجار بها وانتاج الخامات

ويكفى للتدليل على ذلك إن الحروب — حتى الصغيرة منها — تحدث أحيانا اختلالا عاما فى حركة الأسواق المالية وفى الأسعار العالمية للكثير من البضائع والمنتجات بينما أن الحرب العالميه تثير بلا نزاع فى أنحاء المعمورة حالة خطيرة من الذعر المالى والكساد التجارى

وهذا الاختلال فى الميزان التجارى من شأنه أن يزعزع المركز الاقتصادى لكثير من الناس من طريق الافلاس أو البطالة أو غيرها وهذه العوامل بدورها تزيد فى الاغراء على اكتساب العادات الاجرامية .

ثم ان كثرة التقلبات فى أسعار بورصة الأوراق المالية وغيرها تعطى للمهرة من المضاربين فرصة طيبة لتكديس الثروات الضخمة على حساب الفقراء الذين يزدادون فقرا بسبب الغلاء الناتج عن تضخم الأسعار وبذلك تزداد حالة التفاوت فى توزيع الثروات .

وأخيرا فان الحرب ونظام الحكومة من شأنهما فى رأى الكثيرين أن يعطلا تقدم الحضارة وبهذا يتأخر النهوض بنظام الهيئة الاجتماعية الى الحالة التى ينتظر أن يقل فيها الاجرام فان التقدم الاجتماعى يتطلب استمرار التوسع فى التعاون فى شكل تقسيم العمل توصلا الى زيادة مقدار الانتاج . ولقد سبق ان طبق بالفعل مبدأ توزيع العمل الى مدى واسع فى مختلف ميادين النشاط الانسانى كميدان الاقتصاد والعلم والفن وغيرها ولكنه مع الأسف لم يطبق الى الحد المطلوب فى الميدان السياسى . فان روح التعصب القومى كانت ولا تزال المبدأ الأساسى فى التنظيم السياسى وهو العقبة الكأداء التى تقف فى طريق التعاون وتقسيم العمل لا فى المسائل السياسية وحدها بل وفى نواحى النشاط الاقتصادى . وهى أيضا حجر عثرة فى سبيل نشر الثقافه ولذلك فهى تعطل توحيد وتنظيم المجتمع البشرى . وتحول دون جعله مجموعة متضامنة متعاونة فالى أن يحل مبدأ الوحدة الدولية مكان فكرة السيادة القومية والى أن يكون هناك ما يعتبر دولة عالمية لا تستطيع الحضارة ان تصل الى مطمحها الاسمى من التقدم والقضاء على الاجرام .

ويحق لنا جميعا أن نأمل أن الدول العظمى فى هذه الحرب الطاحنة ستفيد من تجاربها القاسية فتعمل على إنشاء عالم جديد متضامن ينعم بحياة هنيئة سعيدة يختفى فيها عن العامل والصانع وكل الطبقات الفقيرة تلك الأشباح المخيفة وهى أشباح المرض والفقر والخوف من البطالة والاعتداء .

محمد البابلى